Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أوراق سياسات | 2025 / 005

مستقبل القدس
في ظل المتغيرات السياسية والإقليمية:
قراءة استشرافية

الباحثين

أ. رامي مراد

أ. محمود عريقات

ضمن مشروع

تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني
في صياغة مستقبل فلسطين

مارس 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

مستقبل القدس في ظل المتغيرات السياسية والإقليمية: قراءة استشرافية

إعداد

أ. **رامي مراد**، جمعية العطاء الخيرية

أ. **محمود عريقات**، مؤسسة ACT للدراسات وحل النزاعات

ضمن مشروع:

"تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"

مارس 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

المقدمة

تمثل القدس محوراً رئيسياً للصراع العربي–الإسرائيلي نظراً لمكانتها الدينية والتاريخية والسياسية الفريدة. وعلى مرّ العقود، ظلّت المدينة مركزاً للنزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تسعى إسرائيل لترسيخ سيطرتها عليها من خلال سياسات الاستيطان والتهويد، بينما يسعى الفلسطينيون إلى الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية والمسيحية، وجعلها عاصمة لدولتهم المستقبلية.

في ظل المتغيرات السياسية والإقليمية الراهنة، تواجه القدس تحديات غير مسبوقة تؤثر على مستقبلها وهويتها. ويتأثر مستقبل القدس بعدة عوامل، أبرزها النزاعات الجيوسياسية الإقليمية، والتحولات في مواقف القوى الكبرى خصوصاً المتغير الذي أضفته الإدارة الأمريكية الجديدة، وتجليات حرب الإبادة في قطاع غزة، والتحديات الداخلية المتمثلة في السياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه السكان الفلسطينيين. تهدف هذه الورقة إلى استشراف مستقبل القدس عبر تحليل الواقع الحالي والسيناريوهات المحتملة، كما تسعى الورقة إلى تقديم بدائل سياساتية لدعم صمود المدينة والحفاظ على هويتها وتعزيز حضور قضيتها في المشهد السياسي الدولي.

أولاً: تحليل السياسات القائمة في القدس

السياسات الإسرائيلية

منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967، تبنت إسرائيل سياسات تهدف إلى تكريس سيطرتها على المدينة. وتقوم هذه السياسات على تعزيز الاستيطان، وفرض قيود مشددة على الفلسطينيين، وتكريس العزلة الجغرافية للمدينة عن محيطها الفلسطيني.[1] وتعتمد إسرائيل في تنفيذ هذه السياسات على خطط استراتيجية، مدعومة بميزانيات ضخمة، مثل الخطة الخمسية التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في العام 2023 بميزانية 3.2 مليار شيكل.[2]

وعلى صعيد المسجد الأقصى المبارك، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً على نسف الوضع القائم في المسجد، من خلال تسهيل اقتحامات غير مسبوقة لجماعات المستوطنين

---

[1] "مشروع تسوية أراضي القدس الشرقية 2018-2025: قرار الحكومة الإسرائيلية 3790"، *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)*، https://www.madarcenter.org/تقارير/تقدير-موقف/9129-مشروع-تسوية-أراضي-القدس-الشرقية-2018-2025-قرار-الحكومة-الإسرائيلية-3790.

[2] "صودق عليها من قبل الحكومة: الخطة الخماسية لتطوير أورشليم الشرقية بمبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل"، *ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي*، 20 أغسطس 2023، https://www.gov.il/ar/pages/event-joint-jeru200823.

المتطرفين، والتي تخللها أداء الطقوس التلمودية. بالمقابل، تواصل شرطة الاحتلال فرض قيود صارمة على دخول المصلين الفلسطينيين إلى المسجد.[3]

يواصل الاحتلال الإسرائيلي كذلك تصعيد مخططاته الاستيطانية في القدس المحتلة، في محاولة لفرض واقع جديد تحت مسمى "القدس الكبرى"، بهدف عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني وترسيخ السيطرة عليها. ففي الجنوب، صعّدت سلطات الاحتلال مشاريعها الاستيطانية من خلال إقامة مستوطنات جديدة مثل "جفعات هامتوس" و"جفعات هاشاكيد"، وتوسيع مستوطنتي "هار حوماه" و"غيلو". وفي الشمال، تمضي إسرائيل قدماً في بناء مستوطنة ضخمة على أراضي مطار القدس الدولي (قلنديا). كما تواصل توسيع المستوطنات القائمة مثل "رامات شلومو" و"راموت" و"النبي يعقوب" و"التلة الفرنسية" و"بسغات زئيف"، بهدف زيادة عدد المستوطنين في القدس الشرقية وتعزيز التغيير الديمغرافي القسري لصالح المستوطنين. أمّا من الناحية الشرقية فإنّ السلطات الإسرائيلية تعمل على تنفيذ مخطط (E1) الاستيطاني لكي يكون الخطوة الأخيرة في مشروع ما يسمى القدس الكبرى.[4]

كذلك تعمل سلطات الاحتلال على هدم المنطقة الصناعية الوحيدة في المدينة، الواقعة في وادي الجوز، لإقامة مشروع "وادي السيليكون" الاستيطاني، تحت غطاء تطوير قطاع التكنولوجيا المتقدمة. ويستهدف هذا المشروع هدم أكثر من 200 منشأة تجارية وصناعية، بهدف استبدالها بأبنية تستعمرها شركات إسرائيلية.[5] كما تنفذ سلطات الاحتلال مشروع القطار الهوائي، والجسر المعلق في سلوان، لزيادة حركة المستوطنين تجاه البلدة القديمة، وفرض تغيير ديمغرافي.[6] ويُشكل "قانون التسوية" الذي شرعت الحكومة الإسرائيلية بتطبيقه في القدس الشرقية منذ عام 2019 أداة قانونية جديدة تهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على العقارات الفلسطينية في المدينة بذرائع مختلفة. حيث أن الشروع في تنفيذ هذه العملية يثير مخاوف بشأن استغلالها كوسيلة لمصادرة

---

[3] وصفي محمد الكيلاني، "زيارة المسجد الأقصى المبارك بين مقاومة التفريغ ومقاطعة التطبيع"، المقدسية، العدد 11 (2021)، جامعة القدس - مركز دراسات القدس، https://dspace.alquds.edu/items/7430c5a9-53c0-46de-9475-97b4ef119cf2.

[4] فراس علي القواسمي، "المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس"، *المقدسية*، العدد 10 (يونيو 2021): جامعة القدس - مركز دراسات القدس، https://dspace.alquds.edu/server/api/core/bitstreams/9945bcd6-a853-4ae5-b068-c2180a80c892/content.

[5] أحمد عز الدين أسعد، "من وادي الجوز الفلسطيني إلى وادي السيليكون الإسرائيلي: الاستعمار والتطبيع والبروباغندا "، *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، 28 ديسمبر 2020، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650867.

[6] أبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال العام 2022، محافظة القدس الشريف، 2022.

المزيد من الأراضي وإعادة تخصيصها لصالح مشاريع استيطانية، ما يُنذر بتغيير ديموغرافي كبير يعزز الوجود الاستيطاني في المدينة.[7] تواصل إسرائيل كذلك سياسة التهجير القسري للفلسطينيين من القدس عبر تصعيد عمليات هدم المنازل، بهدف فرض أغلبية يهودية في المدينة. كما شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعاً في معدلات الهدم الذاتي، حيث يُجبر المقدسيون على هدم منازلهم بأيديهم أو مواجهة غرامات مالية باهظة.[8]

وفي خطوة غير مسبوقة، صادق الكنيست الإسرائيلي نهائياً في تشرين الأول 2024 على قانون يمنع فتح قنصليات أو ممثليات رسمية لدول أجنبية في القدس ما لم تكن معتمدة لدى دولة الاحتلال. وقد جاءت هذه الخطوة بعد اعتراف عدد من الدول الأوروبية بفلسطين.[9] كذلك وفي أيار 2024، منعت إسرائيل القنصلية الإسبانية العامة في القدس من تقديم خدماتها للفلسطينيين من الضفة الغربية، وذلك رداً على قرار مدريد الاعتراف بدولة فلسطين.[10] ويأتي هذا القانون في سياق فرض أمر واقع دبلوماسي جديد، يقضي بإلغاء أي دور للقنصليات الأجنبية في تقديم الخدمات للفلسطينيين، وحصر التعامل الدبلوماسي في القدس بالمؤسسات الإسرائيلية فقط.

على صعيد متصل، وفي نهاية تشرين الأول 2024، صادق الكنيست الإسرائيلي نهائياً على قانون يمنع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" من العمل في القدس الشرقية. كما أقر قانونًا آخر يقضي بعدم سريان الامتيازات التي حصلت عليها الوكالة عام 1967.[11] وفي خطوة تصعيدية، طلبت ما تسمى بدائرة أراضي إسرائيل من "الأونروا" إخلاء مكاتبها في القدس الشرقية، بما فيها مقرها الرئيسي في حي الشيخ جراح، بعد إعلان الاستيلاء عليها. [12] ويحمل هذا القرار

---

[7] مركز دراسات الوحدة العربية، "تهويد القدس: قراءة في الخطة الحكومية"، تاريخ الاطلاع 19 فبراير 2025، https://caus.org.lb/تهويد-القدس-قراءة-في-الخطة-الحكومية-3790./

[8] تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ((OCHA، ديسمبر 2019، https://www.ochaopt.org/ar/content/2019-12.

[9] الكنيست الإسرائيلي، "مشروع قانون يمنع الدول من فتح قنصليات في القدس"، 30 أكتوبر 2024، https://main.knesset.gov.il/AR/News/PressReleases/Pages/press30102024_2.aspx.

[10] وكالة الأناضول، "إسرائيل تمنع قنصلية إسبانيا بالقدس من تقديم خدماتها للفلسطينيين"، 30 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع 19 فبراير 2025، https://www.aa.com.tr/ar/إسرائيل/إسرائيل-تمنع-قنصلية-إسبانيا-بالقدس-من-تقديم-خدمتها-للفلسطينيين/3231579.

[11] عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، "الكنيست يصادق على قوانين عنصرية لإغلاق وكالة الأونروا"، تاريخ الاطلاع 19 فبراير 2025، https://www.adalah.org/ar/content/view/11184.

[12] "إسرائيل تطلب من الأونروا إخلاء مقرها"، *الجزيرة*، 30 مايو 2024، https://www.aljazeera.net/news/2024/5/30/إسرائيل-تطلب-من-الأونروا-إخلاء-مقرها.

غير المسبوق تداعيات خطيرة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في القدس، ويضع ممتلكات "الأونروا" تحت خطر المصادرة أو الإغلاق.[13]

لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية لفرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس في القدس الشرقية منذ عام 1967، لكنها ازدادت شراسة مؤخراً باستخدام أساليب الترهيب والضغط على إدارات المدارس لإجبارهم على تبني المنهاج المحرف. ورغم الضغوط، لا تزال الغالبية العظمى من الطلاب الفلسطينيين وذويهم يرفضون هذه المحاولات، لما تحمله من مخاطر على الهوية الوطنية الفلسطينية. ولا تتوقف هذه المحاولات عند حدود المناهج، بل تخصص سلطات الاحتلال ميزانيات ضخمة في محاولة لإغراء بعض المدارس بقبول المنهاج الإسرائيلي عبر تقديم دعم مالي لها، في مشهد يعكس مدى القمع الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحق النظام التعليمي الفلسطيني في القدس.[14]

تعكس السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية توجهاً استراتيجياً طويل الأمد يهدف إلى فرض السيطرة الكاملة على المدينة وتقليص الوجود الفلسطيني فيها. في ظل هذه الإجراءات، تتفاقم معاناة الفلسطينيين في القدس الشرقية، مما يستدعي تحركاً دولياً لوقف الانتهاكات المستمرة بحقهم.

السياسات الفلسطينية

وفقاً لما أوضحه وكيل وزارة شؤون القدس، الدكتور سعيد يقين، خلال مقابلة شخصية فإنّ عمل الجهات الرسمية الفلسطينية المختصة بمدينة القدس يواجه تحديات جوهرية تتعلق بضعف الموارد المالية والقيود التي يفرضها الاحتلال، مما يجعل نطاق تدخلها محدوداً في إطار تقديم المساعدات الإغاثية وتعزيز صمود السكان دون القدرة على تنفيذ استراتيجيات تنموية شاملة. ويذهب الجزء الأكبر من الموازنات المخصصة للقدس، وهي قليلة مقارنة مع الاحتياجات الكبيرة، إلى المساعدات الطارئة للأسر المتضررة من سياسات الهدم والإخلاء القسري، مما يجعل دورها مقتصراً على التدخل في حالات الطوارئ دون إمكانية إحداث تغيير هيكلي في واقع المدينة.[15]

---

[13] عدالة، مصدر سبق ذكره.

[14] أحمد جميل عزم وآخرون، *القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة*، تحرير آيات حمدان (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

[15] مقابلة شخصية مع الدكتور سعيد يقين، وكيل وزارة شؤون القدس، أجراها محمود عريقات، وزارة شؤون القدس، 2025/2/18.

ترتكز التدخلات الفلسطينية على تقديم الدعم القانوني والإغاثي المباشر لتعزيز صمود المقدسيين. في هذا السياق، يتم توفير الدعم القانوني للمواطنين المقدسيين في مواجهة القضايا التي تُرفع ضدهم في المحاكم الإسرائيلية، خاصة في مجالات التنظيم والبناء وهدم المنازل، والاستيطان والإخلاء والضرائب. لكن تبقى قدرة هذه التدخلات القانونية على تغيير نتائج القضايا محدودة، إذ تنتهج المحاكم الإسرائيلية سياسات تصب في مصلحة المشاريع الاستيطانية على حساب الحقوق الفلسطينية. إلى جانب الدعم القانوني، يتم توفير مساعدات مالية محدودة للمقدسيين الذين يسعون لاستصدار رخص بناء، وهي عملية مكلفة للغاية بسبب التكاليف الباهظة التي تفرضها بلدية الاحتلال، بالتالي فإنّ هذه المساعدات لا تحدث تغيير جوهري في أزمة البناء في المدينة. كما أنّ هناك تحديات كبيرة بسبب القيود الإسرائيلية على البناء الفلسطيني ورفض السلطات الإسرائيلية إقرار العديد من المخططات التنظيمية.[16]

إضافة إلى الدعم القانوني والهندسي، تقدم الجهات الرسمية الفلسطينية مساعدات مالية للمواطنين المتضررين من سياسات هدم المنازل، حيث تمنحهم مساعدة مالية تمكنهم من استئجار منزل بديل لمدة عام، وهو حل مؤقت لا يعالج جذور المشكلة، إذ يبقى المقدسيون عرضة لخطر الهجرة خارج المدينة. ورغم أهمية هذا الدعم في التخفيف من الأعباء الفورية على المتضررين، إلا أنه لا يقدم حلولاً مستدامة لأزمة السكن المتفاقمة في المدينة. كما يولي الجسم الرسمي الفلسطيني اهتماماً بدعم المؤسسات المقدسية، خاصة الصحية والتعليمية والثقافية، في محاولة للحفاظ على وجودها في ظل الضغوط الإسرائيلية. إلا أن شُح التمويل وضعف القدرة على تحويل الأموال إلى القدس يحدّان من فعالية هذا الدعم، حيث تظل المؤسسات المقدسية تعاني من أزمات مالية تهدد استمراريتها[17].

في ظل هذه التحديات، تظل التدخلات الرسمية الفلسطينية محصورةً في تقديم الدعم القانوني والهندسي والإغاثي دون امتلاك القدرة المالية أو العملية على رسم وتنفيذ استراتيجيات تنموية طويلة الأمد. حيث تمنع إسرائيل أي نشاط رسمي للسلطة الفلسطينية في القدس، مما يحول دون تنفيذ مشاريع تنموية مباشرة. كذلك، تواجه المؤسسات المقدسية التي تتلقى دعماً مالياً من السلطة الفلسطينية خطر الإغلاق والملاحقة القانونية من قبل الاحتلال، مما يحدّ من القدرة على تقديم

[16] يقين، مقابلة شخصية.
[17] يقين، مقابلة شخصية.

دعم مستدام لهذه المؤسسات. كما أن غياب الموارد المالية الكافية يمنع الجهات الرسمية من تنفيذ مشاريع إسكانية واسعة داخل القدس، ما يترك السكان في مواجهة سياسات التهويد دون دعم تنموي فعّال[18].

إن استمرار هذا الواقع من شأنه أن يجعل المدينة بحاجة إلى دعم خارجي متزايد، في ظل غياب آليات تمويل فلسطينية مستقلة قادرة على مواجهة التحديات المفروضة. ويعكس هذا الوضع مدى تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي في القدس، حيث تواجه المؤسسات الفلسطينية الرسمية تحديات بنيوية تمنعها من لعب دور قيادي في عملية التنمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدينة.

التدخلات العربية في القدس

أوضح وكيل وزارة شؤون القدس الدكتور سعيد يقين أنّ مدينة القدس تشهد تراجعاً ملحوظاً في حجم التدخلات العربية الرامية إلى تمويل مشاريع تنموية تعزز صمود المقدسيين في مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إضعاف الوجود الفلسطيني في المدينة. بعد الانتفاضة الثانية، تميزت بعض التدخلات العربية بتمويل مشاريع استراتيجية كان لها أثر تنموي واضح، مثل مشاريع إسكان المعلمين والأطباء، التي لم تقتصر على توفير السكن، بل ساهمت في تعزيز استقرار هذه الفئات المهنية المهمة داخل المدينة، مما انعكس إيجاباً على القطاعات الخدمية الأساسية.[19] إلا أن الواقع الحالي يشير إلى غياب مثل هذه المشاريع الكبرى، حيث باتت التدخلات تقتصر على دعم محدود لبعض المؤسسات المحلية، أو ترميم بعض المنازل، أو تقديم مساعدات إغاثية، مثل السلال الغذائية، والتي رغم أهميتها في التخفيف من الأعباء المعيشية، فإنها لا تشكل استجابة تنموية مستدامة تعالج الأسباب الهيكلية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المقدسيون.[20]

إلى جانب التراجع الكمي في التمويل، تعاني عملية التدخل العربي في القدس من تحديات سياسية وإدارية تحول دون تحقيق أثر تنموي مستدام. فمن جهة، يخضع التمويل العربي لاعتبارات سياسية

---

[18] يقين، مقابلة شخصية.

[19] يقين، مقابلة شخصية.

[20] **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)**، *الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكُّك*، 2013

تؤثر على توجيه الموارد، حيث أصبحت العديد من الجهات المانحة مترددة في الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد داخل القدس، إما بسبب تعقيدات سياسية مرتبطة بالموقف الإسرائيلي من التمويل الخارجي، أو نتيجة لسياسات الحوكمة الداخلية التي قد تعيق تدفق التمويل بكفاءة وشفافية. ومن جهة أخرى، هناك رهبة واضحة من تمويل مشاريع كبيرة في القدس، إذ تواجه الدول والمؤسسات العربية ضغوطاً قد تؤثر على قراراتها التمويلية، مما أدى إلى اقتصار الدعم على مبادرات محدودة لا تواكب الاحتياجات الفعلية لسكان المدينة. إضافةً إلى ذلك، فإن غياب آليات تنسيق عربية موحدة لتمويل مشاريع القدس يعزز من تشتت الجهود، ويجعل التدخلات محدودة التأثير على المستوى الاستراتيجي. [21]

إن غياب التمويل العربي الموجه نحو مشاريع استراتيجية في القدس يترك فراغاً تنموياً يفاقم من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويحدّ من قدرة المجتمع المقدسي على مواجهة السياسات التهويدية الممنهجة. إن إعادة النظر في سياسات التمويل العربي للقدس باتت ضرورة ملحة، بحيث يتم تجاوز الإشكاليات السياسية والإدارية التي تعيق الاستثمار في مشاريع تنموية، بما يعزز صمود المقدسيين ويحافظ على هوية المدينة.

ثانياً: البدائل السياساتية العامة لمستقبل القدس

بناءً على تحليل المعطيات الحالية والسيناريوهات المحتملة، يمكن اقتراح أربعة بدائل سياساتية رئيسية، تشمل مختلف الأدوات السياسية، القانونية، الشعبية، والدبلوماسية لمواجهة التحديات التي تواجه القدس. هذه البدائل سيتم محاكمتها لاحقاً وفقاً للسيناريوهات المختلفة باستخدام معايير الكفاءة والاستدامة والعدالة والفوائد ونقاط الضعف.

البديل الأول: تعزيز المقاومة الشعبية والتواجد الفلسطيني في القدس

يمثل تعزيز المقاومة الشعبية والتواجد الفلسطيني في القدس أحد أكثر البدائل الحاسمة في مواجهة السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد المدينة. تنبع أهمية هذا البديل من كونه يعيد الاعتبار للقدس كمساحة اشتباك يومي مفتوحة أمام مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، ويمنح المقدسيين

[21] يقين، مقابلة شخصية.

أدوات عملية للدفاع عن وجودهم وهويتهم في وجه الاستيطان والتهجير، خاصة في ظل تصاعد مشاريع الاحتلال التي تستهدف بنية المدينة الديمغرافية والثقافية والدينية. ومع تزايد القيود الإسرائيلية، باتت المقاومة الشعبية وسيلة لإعادة ضبط التوازن على الأرض عبر تكثيف الحضور الفلسطيني وفرض وقائع ميدانية تعطل المخططات الاستيطانية، وترفع كلفة استمرارها.

تفعيل هذا البديل يقتضي العمل وفق رؤية شاملة تتجاوز التحركات والردود اللحظية، عبر إطلاق مبادرات اجتماعية واقتصادية تضمن دعم المقدسيين مادياً ومعنوياً، وتساعدهم على تجاوز الضغوط اليومية التي تهدف لدفعهم نحو الرحيل. ويشكل الرباط في المسجد الأقصى محوراً مركزياً في هذه الاستراتيجية، إذ أن تعزيز الوجود الدائم في ساحاته يُعد خط الدفاع الأول ضد محاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني. كما تتطلب المواجهة المدنية للاستيطان أدوات عملية مثل إعادة بناء المنازل المهدمة، وتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية لتدويلها قانونياً وإعلامياً، بما يعزز من الضغط الدولي على الاحتلال. ومن جانب آخر، فإن تنشيط الحراك الثقافي والتوعوي في القدس يساهم في تحصين الهوية الوطنية وتعزيز التمسك بالمدينة كقضية مركزية في الوعي الفلسطيني العربي.

ورغم التأثير المباشر لهذا البديل على الأرض، إلا أن استدامته تواجه تحديات قاسية، في ظل التصعيد الإسرائيلي المتواصل، الذي يعتمد سياسات الاعتقالات والإبعادات الجماعية، والهدم المنهجي للمنازل، وتقييد الحركة، وصولاً إلى العقوبات الاقتصادية التي تستهدف تفكيك أي بنية مقاومة ناشئة. هذه السياسات تجعل من استمرار المقاومة الشعبية خياراً مكلفاً، يفرض توفير دعم مالي وتنظيمي دائم، وحماية قانونية للمشاركين فيها، إلى جانب بناء شبكة أمان اجتماعية تخفف من آثار الاستهداف الإسرائيلي.

ومن زاوية العدالة، يُمثل هذا البديل التعبير الأصدق عن الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بوسائل سلمية وقانونية، ويمنح مختلف الفئات المجتمعية فرصة الانخراط في الدفاع عن المدينة. إلا أن الاحتلال يسعى إلى نزع الشرعية عن هذا الشكل من المقاومة، باعتبارها "تحريضاً"، ويوظف أدواته القانونية لتجريم المشاركين فيها، مما يزيد من المخاطر الأمنية والقانونية على النشطاء والمقدسيين عموماً.

أما على مستوى الفوائد، فإن المقاومة الشعبية تعيد فرض القدس على الأجندة السياسية والإعلامية، محلياً وعربياً ودولياً، وتُجبر الاحتلال على تخصيص موارد أمنية ولوجستية ضخمة للتعامل مع

الحراك المستمر، بما يؤدي إلى إرباك خططه التهويدية وتأخير تنفيذها. كما أنها تخلق وعياً جماهيرياً متجدداً يعيد الروح لقضية القدس، ويمنح المقدسيين شعوراً أكبر بوجود ظهير شعبي يدعم صمودهم.

مع ذلك، تبقى نقاط الضعف حاضرة بقوة، إذ إن القمع الإسرائيلي قد يؤدي إلى موجات من الاعتقالات والإعدامات الميدانية، وإجراءات عقابية جماعية تؤثر على الحياة اليومية في المدينة. كما أن غياب المساندة الرسمية الفلسطينية أو تراجع الدعم العربي والدولي قد يترك المقاومة الشعبية مكشوفة أمنياً وسياسياً، ما يجعل قدرتها على الاستمرار مرهونة بتكاملها مع بدائل أخرى توفر لها الإسناد المالي والدبلوماسي والإعلامي.

ووفق السيناريوهات المحتملة، فإن استمرار الهيمنة الإسرائيلية المطلقة يجعل من المقاومة الشعبية خياراً محفوفاً بالمخاطر، إذ يضع المقدسيين في مواجهة مفتوحة مع آلة القمع دون ضمانات حماية، لكن نجاح هذه المقاومة في فرض حالة استنزاف قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ بعض المشاريع التهويدية. وفي حال تصاعد الحراك الشعبي الفلسطيني في عموم الأراضي المحتلة، يصبح هذا البديل جزءاً من موجة أوسع تزيد من زخم المواجهة، لكنها في الوقت ذاته قد تدفع الاحتلال إلى مزيد من التشدد الأمني والقانوني. أما إذا دخلت أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمة، فقد يوفر الحراك الشعبي فرصة لاستدعاء التضامن الخارجي، ولو في حدود الضغط الحقوقي والإعلامي، بينما في سيناريو إعادة إطلاق المسار السياسي، قد يتحول هذا البديل إلى أداة ضغط لتحسين شروط التفاوض.

استناداً إلى ذلك، تبرز الحاجة لبناء استراتيجية مقاومة شعبية طويلة الأمد في القدس، قادرة على تجاوز ردود الفعل اللحظية نحو تنظيم مستدام يدمج الأدوات الميدانية بالغطاء القانوني والإعلامي والسياسي. ويتطلب ذلك توفير صناديق دعم دائمة للمقدسيين، وبناء شبكات حماية قانونية للمشاركين في الحراك، مع تفعيل مسارات المناصرة الدولية لمواجهة الرواية الإسرائيلية وتجريم محاولاتها لقمع المقاومة الشعبية. ومع استمرار المخاطر المتزايدة، تظل المقاومة الشعبية أداة مركزية في حماية القدس، لكنها بحاجة إلى استراتيجيات تحصين حقيقية، تضمن قدرتها على البقاء والتطور، وتحولها من موجات موسمية إلى فعل نضالي يومي قادر على تعطيل مشروع التهويد وإنهاكه.

البديل الثاني: تفعيل المسار القانوني والدبلوماسي الدولي

يتمحور هذا البديل حول استثمار الأدوات القانونية والدبلوماسية المتاحة في المحافل الدولية لكبح جماح المشروع الاستيطاني في القدس، وتعزيز الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية في المدينة، باعتبارها عاصمة دولة فلسطين. تزداد أهمية هذا البديل في ضوء العجز الفلسطيني عن فرض معادلات ميدانية مستدامة تُلزم الاحتلال بالتراجع عن مخططاته التهويدية، مما يجعل اللجوء إلى أدوات القانون الدولي وآليات الدبلوماسية متعددة الأطراف خياراً ضرورياً لتقويض شرعية الاحتلال، وإعادة القضية الفلسطينية، وخاصة ملف القدس، إلى دوائر الاهتمام الدولي.

تتجلى فعالية هذا البديل من خلال بناء استراتيجية قانونية متكاملة تبدأ برفع قضايا ضد الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب تحريك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس وإعادة تفعيل المطالبة بتنفيذها، ضمن تحالفات دبلوماسية منظمة. كما يقتضي هذا المسار توسيع الضغط داخل الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على الشركات المتورطة في مشاريع الاستيطان، والمضي في ملاحقة الاحتلال قضائياً ضمن المحاكم الوطنية لبعض الدول الأوروبية التي تعتمد مبدأ الولاية القضائية العالمية. كذلك، يشمل البديل تعزيز الانخراط الفلسطيني في المنظمات الدولية، بما يكرس الاعتراف بالقدس كعاصمة لفلسطين، ويضيق الخناق على الاحتلال سياسياً وقانونياً.

ورغم ما يوفره هذا البديل من مساحة عمل طويلة الأمد يمكن البناء عليها وتطويرها، إلا أن نجاحه يظل مرهوناً بجملة من العوامل المعقدة، أبرزها الدعم الأميركي اللامحدود للاحتلال، وقدرة واشنطن على تعطيل أي مسار قانوني مؤثر من خلال استخدام الفيتو في مجلس الأمن أو الضغط على المؤسسات الدولية. كما أن الإجراءات القانونية بطبيعتها بطيئة ومعقدة، وتحتاج سنوات من العمل الدؤوب قبل الوصول إلى نتائج ملموسة، وهو ما يفرض تحديات جدية أمام استدامة هذا البديل دون وجود إرادة سياسية فلسطينية واضحة، ودعم إقليمي حقيقي.

من ناحية العدالة، يقدم هذا البديل أداة منسجمة مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، عبر تحميل الاحتلال مسؤولية انتهاكاته الجسيمة، وتوثيقها، وملاحقته أمام الهيئات القضائية المختصة. لكنه يصطدم بازدواجية المعايير التي تحكم النظام الدولي، والتي غالباً ما تنحاز لصالح "إسرائيل"، مما يجعل فرص تحقيق العدالة الكاملة محدودة، ويستلزم بالتالي استراتيجيات موازية لتعويض هذا الخلل.

من زاوية الفوائد، سيُسهم هذا البديل في إضعاف شرعية الاحتلال على المستوى الدولي، ويُعزز الرواية الفلسطينية، ويفتح المجال لتوسيع دائرة الدول الرافضة لسياسات التهويد والاستيطان، بما قد يُفضي إلى فرض عقوبات اقتصادية محدودة على الشركات العاملة في المستوطنات. لكنه في المقابل يظل مهدداً بنقاط ضعف جوهرية، أبرزها رفض إسرائيل الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية، ورفضها الخضوع لأي قرارات صادرة عنها أو عن مؤسسات مشابهة، إضافة إلى ضعف الإرادة السياسية الدولية لتفعيل هذه المسارات بشكل جدي ومستدام.

تزداد أهمية هذا البديل حين نضعه في سياق السيناريوهات المحتملة. ففي حال استمرت الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على المدينة، سيكون هذا البديل أداة لإرباك الاحتلال سياسياً وقانونياً، لكنه لن يتمكن وحده من إيقاف مخططاته. أما في حال تصاعدت المقاومة الشعبية، فستكون وظيفته مكملة لتوثيق جرائم الاحتلال، مع ما يحمله ذلك من تحديات تتعلق بإمكانية استغلال الاحتلال لهذا التصعيد لتبرير مزيد من القمع. في المقابل، يصبح هذا البديل أكثر فاعلية في ظل سيناريو تدخل إقليمي أو دولي فاعل، إذ يمنح الأطراف المتدخلة أدوات قانونية تضاعف الضغط على الاحتلال. أما إذا أعيد فتح المسار السياسي، فقد يشكل البديل ورقة ضغط لتحسين شروط التفاوض، لكنه يظل عرضة للاحتواء من الاحتلال الذي قد يستخدم العودة للمفاوضات كغطاء لمواصلة التهويد دون توقف.

انطلاقاً من ذلك، يفرض هذا البديل نفسه كخيار ضروري في مواجهة التهويد، لكنه يبقى غير كافٍ وحده، بل يتطلب إدماجه ضمن استراتيجية شاملة تجمع بين العمل القانوني والدبلوماسي والحراك الشعبي والضغط الاقتصادي. ولتحقيق أقصى استفادة منه، من الضروري الاستثمار في بناء شبكة تحالفات دبلوماسية واسعة، وتعزيز حضور المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية، وضمان توثيق الانتهاكات بشكل مهني ومستمر. كما أن نجاح البديل مرتبط بتوافر رؤية سياسية فلسطينية قادرة على إدارة هذا المسار وتوظيفه في خدمة تعزيز الصمود الفلسطيني في القدس، مع تطوير آليات الاستفادة منه في المدى البعيد، بحيث يصبح أحد أعمدة الاستراتيجية الوطنية.

البديل الثالث: تفعيل الدور العربي والإسلامي لدعم القدس

ينطلق هذا البديل من إدراك أهمية استنهاض الدور العربي والإسلامي في معركة الدفاع عن القدس، من خلال تحريك الطاقات السياسية والاقتصادية في مواجهة السياسات الإسرائيلية التهويدية، حيث

تستند فكرة هذا البديل إلى ضرورة إخراج القدس من زاوية التهميش إلى قلب أولويات العمل العربي والإسلامي المشترك. وتزداد أهمية هذا البديل في ظل تراجع الحضور العربي والإسلامي الرسمي في الملف الفلسطيني بشكل عام، مقابل تصاعد التطبيع مع الاحتلال، وهو ما يجعل إعادة الاعتبار للقدس كقضية جامعة اختباراً حقيقياً لمدى جدية الدول العربية والإسلامية في مواجهة المخاطر المحدقة بالمدينة.

تقوم آليات تنفيذ هذا البديل على حشد الدعم المالي والسياسي من الدول العربية والإسلامية، عبر الضغط عليها لتفعيل التزاماتها التاريخية تجاه القدس، سواء من خلال إطلاق صناديق تمويلية مخصصة لدعم مشاريع الإسكان والتعليم والخدمات في المدينة، أو من خلال توسيع الحضور السياسي للقدس في المحافل الإقليمية والدولية، عبر قرارات ومواقف رسمية تصدر عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. كما يشمل البديل ضرورة استثمار الدور الأردني باعتباره صاحب الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، والعمل على تعزيز هذه الوصاية سياسياً وقانونياً ودبلوماسياً لحماية الوضع القائم، في مواجهة محاولات الاحتلال تغييره. وبالتوازي، من الضروري توسيع الحملات الإعلامية والتوعوية في العالمين العربي والإسلامي، لتوليد حالة ضغط شعبي على الحكومات، واستنهاض الرأي العام باتجاه دعم المقدسيين وكسر حالة اللامبالاة تجاه ما يجري في المدينة.

ورغم أن هذا البديل يمتلك قدرات كامنة كبيرة بفعل الإمكانيات السياسية والاقتصادية للدول العربية والإسلامية، إلا أن فعاليته تظل مرهونة بمدى توفّر الإرادة السياسية الحقيقية، حيث إن غياب التنسيق، والانقسامات الداخلية، وانشغال العديد من الدول بأولوياتها الوطنية، إضافة الي موجة التطبيع المتزايدة، قد تُضعِف من فعالية هذا البديل في تحقيق تأثير ملموس. وتبرز هنا إشكالية الاستدامة، إذ إن الكثير من التحركات العربية والإسلامية تجاه القدس كانت ظرفية وعاطفية، ثم سرعان ما تخبو بفعل غياب استراتيجيات العمل طويل الأمد، مما يجعل استمرارية الدعم مرتبطة بتوفير آليات مؤسسية قادرة على حماية هذا الجهد من التراجع أو التآكل.

من زاوية العدالة، يعكس هذا البديل التزاماً بحماية الحقوق الفلسطينية المشروعة في القدس، ويُسهم في الدفاع عن الوجود السكاني العربي والإسلامي، وصيانة الإرث الحضاري والديني للمدينة، عبر دعم المقدسات ومنع تهويدها. إلا أن هذا البديل يبقى عرضةً لخطر التوظيف السياسي والانتقائي،

حيث يمكن لبعض الأطراف استغلال ملف القدس لتعزيز نفوذها أو تحسين صورتها أمام شعوبها، دون التزام حقيقي بخوض معركة الصمود والتمكين للمقدسيين.

على مستوى الفوائد، يوفر هذا البديل فرصاً متعددة لتعزيز صمود السكان من خلال مشاريع الإسكان والتعليم، والحد من آثار السياسات الإسرائيلية عبر الضغط الدبلوماسي في المؤسسات الدولية، إضافة إلى تنشيط العمل الشعبي في الشارع العربي والإسلامي، وهو ما من شأنه تخفيف عزلة القدس، ورفع كلفة مشاريع التهويد. إلا أن هذه الفوائد قد تتراجع إذا بقيت التحركات في الإطار الرمزي، دون ترجمتها إلى مبادرات عملية مستدامة.

تزداد أهمية هذا البديل حين يوضع في سياق السيناريوهات المحتملة؛ ففي حال استمرار الهيمنة الإسرائيلية المطلقة، يمكن للدعم العربي والإسلامي أن يُبطئ مشاريع الاحتلال عبر إمداد المقدسيين بوسائل الصمود، لكنه قد يواجه عراقيل كبيرة بفعل رفض بعض الدول الانخراط في مواجهة مفتوحة مع "إسرائيل". أما إذا تصاعدت المقاومة الشعبية، فيمكن للبديل أن يلعب دوراً مسانداً من خلال الدعم المالي والإعلامي والسياسي، لكنه لن يكون كافياً بحد ذاته لتغيير موازين القوى. ويبلغ هذا البديل ذروته في سيناريو تدخل إقليمي ودولي فاعل، حيث يصبح جزءاً من جهد منسق قادر على الضغط على الاحتلال وفرض تكاليف إضافية عليه. أما في حال العودة إلى المسار السياسي، فقد يشكل ورقة ضغط لتحسين شروط التفاوض الفلسطيني، خاصة إذا ربطت الدول العربية دعمها للعملية السياسية بضمانات حقيقية لحماية القدس ووقف الاستيطان، رغم أن ضعف الإجماع العربي قد يحد من هذا التأثير.

وعليه، فإن نجاح هذا البديل يتطلب استعادة الإجماع العربي والإسلامي حول القدس كقضية مركزية، من خلال تحويل الدعم الموسمي والطارئ إلى دعم مؤسسي مستدام، يرتكز على برامج عملية تخدم صمود المقدسيين وتثبيت وجودهم. ولتحقيق ذلك، يجب تفعيل التنسيق بين العواصم العربية والإسلامية، وإنشاء آليات متابعة دائمة تراقب تنفيذ الالتزامات المالية والسياسية تجاه المدينة. كما أن تطوير هذا البديل في المستقبل يستلزم تحييده عن الحسابات السياسية الضيقة، وبنائه كخيار استراتيجي جامع، يضع القدس في قلب العمل العربي والإسلامي المشترك، ويوفر شبكة أمان دائمة أمام محاولات الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأرض.

البديل الرابع: بناء استراتيجية طويلة المدى لإعادة التوازن الديمغرافي

يرتكز هذا البديل على مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقليص الوجود الفلسطيني في القدس، من خلال تبني استراتيجية شاملة تعزز الصمود الديمغرافي الفلسطيني في المدينة، كجزء من معركة الدفاع عن هوية القدس العربية والإسلامية. فمع تصاعد سياسات التهويد والتهجير القسري، بات الحفاظ على التوازن الديمغرافي يمثل خط الدفاع الأول في معركة تثبيت الفلسطينيين في مدينتهم. ولا يقتصر هذا البديل على وقف نزيف الهجرة القسرية، بل يتجاوز ذلك إلى تحفيز الفلسطينيين على البقاء، وتثبيتهم عبر أدوات اقتصادية واجتماعية وتعليمية.

تحقيق هذا البديل يتطلب سلسلة من التدخلات العملية، تبدأ بتوفير حوافز مالية وإسكانية تُساعد المقدسيين على مواجهة الأعباء المعيشية المتزايدة والضرائب الباهظة، وصولًا إلى دعم مشاريع الإسكان في قلب القدس الشرقية، بما يمنع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي من تفريغ الأحياء الفلسطينية. كما أن توفير قروض ومنح مخصصة لشراء الأراضي والعقارات داخل المدينة يُعد أمراً ضرورياً لتعزيز ملكية الفلسطينيين للأرض، وهو ما يستلزم بدوره أدوات حماية قانونية لضمان استمرارية هذه الملكية وعدم مصادرتها من قبل الاحتلال. ولا يمكن إغفال الدور الحاسم للتعليم الفلسطيني في القدس، حيث يُشكل التعليم أداة لحماية الهوية الوطنية من محاولات الأسرلة وفرض المناهج الإسرائيلية، بينما يُمثل تعزيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني قاعدة داعمة لكل هذه الجهود.

ورغم أن هذا البديل يُعد من أكثر البدائل فاعلية على المدى الطويل بقدرته على تثبيت الوجود الفلسطيني، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات متراكمة، أبرزها القيود القانونية والإدارية التي يفرضها الاحتلال على البناء الفلسطيني، وسياسات سحب الهويات وهدم المنازل وفرض الضرائب، وهي إجراءات تضغط على المقدسيين لدفعهم نحو الهجرة القسرية. ولذا فإن ضمان استدامة هذا البديل يتطلب توفير مصادر تمويل دائمة، وتطوير آليات قانونية تحمي الحق الفلسطيني في السكن والتملك، إضافة إلى تحصين المشروع سياسياً من خلال دعم عربي وإسلامي.

على مستوى العدالة، يُمثل هذا البديل تجسيداً لحق الفلسطينيين في البقاء في مدينتهم التاريخية، ومواجهة سياسات التمييز العنصري التي تستهدف وجودهم. إذ يعزز الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية للقدس، ويُكرّس الحق في السكن والتعليم والعمل كحقوق طبيعية تقف في وجه المشروع

الاستيطاني. ومع ذلك، يظل البديل بحاجة إلى بيئة قانونية حامية تحول دون استفراد الاحتلال بالمقدسيين وإخضاعهم لإجراءات تهدف إلى تقويض حضورهم.

أما من حيث الفوائد، فإن نجاح هذا البديل يعني الحفاظ على كتلة بشرية فلسطينية قادرة على إفشال المخططات الرامية إلى خلق أغلبية ديمغرافية يهودية في المدينة، وتعزيز الحضور الفلسطيني في الفضاء العام من خلال مشاريع إسكان وتعليم واقتصاد قوية، توفر بيئة قادرة على الصمود. كما يُساهم في خلق اقتصاد مقدسي مستقل نسبياً، يقلل من الاعتماد على السوق الإسرائيلي، ويدعم الاستقلالية الاقتصادية كأداة مقاومة. غير أن هذه الفوائد الكبرى تظل مشروطة بمدى القدرة على تجاوز العقبات المالية والسياسية والقانونية التي تعترض تنفيذ هذا البديل.

وبالنظر إلى السيناريوهات المحتملة، يتضح أن استمرار الهيمنة الإسرائيلية المطلقة سيجعل من تطبيق هذا البديل معركة يومية مع سلطات الاحتلال، التي ستعمل على عرقلة كل مشروع إسكان أو مبادرة اقتصادية، لكنها قد تعجز عن إفشاله إذا تمت صياغته عبر مؤسسات مجتمع مدني قوية وصناديق وقفية مرنة. أما في حال تصعيد المقاومة الشعبية، فقد يُمثل هذا البديل رافعة دعم غير مباشرة، إذ يُمكن أن يُوفر بنية تحتية اقتصادية واجتماعية تصمد أمام تداعيات المواجهة. وفي سيناريو تدخل إقليمي ودولي نشط، يمكن أن يتحول هذا البديل إلى رافعة استراتيجية تستقطب التمويل والدعم السياسي، خاصة إذا تم ربطه بمشاريع دبلوماسية تحمي التواجد الفلسطيني قانونياً واقتصادياً. أما في حال عودة المسار السياسي، فسيُشكل هذا البديل أداة ضغط قوية، إذ أن تعزيز الوجود الفلسطيني سيفرض شروطاً جديدة على أي اتفاق مستقبلي، ويمنع فرض حلول تصفوية تتجاهل حقوق السكان الأصليين.

بناءً عليه، فإن تفعيل هذا البديل يستلزم بناء صندوق دعم عربي وإسلامي دائم لتمويل مشاريع الإسكان والتعليم والتنمية الاقتصادية، وتطوير أدوات المناصرة الدولية لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تفكيك الوجود الفلسطيني. كما يجب أن يُدمج البديل في رؤية وطنية شاملة لمستقبل القدس، توازن بين الحاجات الآنية للصمود ومتطلبات التحصين الاستراتيجي للمدينة على المدى الطويل، بما يجعل من إعادة التوازن الديمغرافي مشروعاً وطنياً جامعاً، وليس مجرد مبادرات موسمية أو ردود فعل مؤقتة على سياسات الاحتلال.

ثالثاً: التوصيات النهائية

تتطلب مواجهة السياسات الإسرائيلية في القدس تبني استراتيجية متعددة المسارات، قائمة على تكامل البدائل وتعزيز نقاط قوتها، مع تجاوز محدودية كل خيار بمفرده. وتحقيقاً لذلك، يجب ترتيب أولويات العمل وفق تدرج زمني يضمن التنفيذ العملي والمستدام، مع توزيع الأدوار بين الجهات الفلسطينية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدول العربية والإسلامية، والشركاء الدوليين.

على المدى القصير، تبدو الحاجة ملحة لتكثيف المقاومة الشعبية في الميدان، باعتبارها الخيار الأسرع تأثيراً في عرقلة المشاريع التهويدية. ويتطلب هذا الجهد دعماً لوجستياً مباشراً للمقدسيين عبر تأمين صناديق إغاثة عاجلة، وتوفير أدوات الصمود الأساسية. وهنا تبرز مسؤولية المجتمع المدني الفلسطيني، إلى جانب السلطة الفلسطينية التي يفترض أن تدير الغطاء السياسي لهذا الحراك، مع تفعيل الدور الأردني لحماية الوضع القائم للمقدسات.

في المدى المتوسط، يصبح توسيع الضغط القانوني والدبلوماسي أولوية محورية، من خلال رفع الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتنشيط التحركات في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويتطلب هذا المسار جهداً دبلوماسياً فلسطينياً منسقاً، وشبكة تحالفات عربية ودولية فاعلة قادرة على مواجهة الفيتو الأميركي. كما تحتاج هذه الجهود إلى رافعة إعلامية عربية وإسلامية تعيد القدس إلى صدارة الأجندة الجماهيرية.

وفي المدى الطويل، يصبح بناء استراتيجية التوازن الديمغرافي هدفاً استراتيجياً لا غنى عنه، من خلال إنشاء صندوق عربي وإسلامي لدعم مشاريع الإسكان والتعليم في القدس. وهنا تتحمل الدول العربية والإسلامية مسؤولية التمويل والرعاية، بينما تضطلع المؤسسات الفلسطينية بمهام التنفيذ الميداني.

إن نجاح هذه التوصيات يعتمد على توفير آليات تنسيق واضحة بين الجهات المعنية، وربط التمويل بخطط عمل مستدامة تضمن استمرارية المشاريع وعدم خضوعها للابتزاز السياسي أو تقلبات الأزمات الإقليمية. كما أن تحقيق أقصى فاعلية من هذه البدائل يستدعي مقاربة تكاملية تجعل من كل مسار داعماً للآخر، وفق رؤية وطنية موحدة تدرك أن إنقاذ القدس معركة تراكمية، تتطلب صبراً سياسياً واستثماراً طويل الأمد.

رابعاً: الخاتمة

تمر القدس اليوم بمرحلة استثنائية من التهويد والاستيطان المنظم، مدفوعة بحكومة إسرائيلية يمينية متطرفة وجدت في الدعم الأميركي المطلق، والانقسام العربي، والضعف الفلسطيني، فرصة لتسريع فرض وقائع نهائية على الأرض. وتعمل هذه الحكومة وفق مشروع واضح لإغلاق الأفق السياسي بالكامل، وتفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، عبر سياسات مركبة تمزج بين التهجير القسري، والتضييق الاقتصادي، والهدم المنهجي، مع إعادة تشكيل الطابع الديمغرافي والجغرافي للمدينة بما يخدم الرواية الصهيونية.

ومع ذلك، تُبقي تعددية البدائل الاستراتيجية المطروحة فرصة حقيقية للحد من هذا المشروع وإبطائه، إذا ما جرى توظيفها ضمن خطة وطنية متكاملة تُدرك تداخل الأبعاد السياسية والديموغرافية والقانونية والاقتصادية، وتعتمد على تنسيق الجهود الفلسطينية والعربية والدولية في آن واحد. فلا المقاومة الشعبية وحدها قادرة على وقف التهويد في ظل القمع الإسرائيلي المتصاعد، ولا المسار القانوني والدبلوماسي كافٍ في ظل شلل الإرادة الدولية، ولا الدور العربي والإسلامي مضمون الفاعلية في ظل موجة التطبيع، ولا استراتيجية التوازن الديمغرافي قادرة على النجاح دون حماية قانونية واستدامة تمويلية.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي يجب أن ينصب على بناء معادلة عمل متوازنة تجمع بين التحرك الميداني والضغط السياسي والتمكين الاقتصادي وتعزيز الحضور القانوني الدولي، مع ضمان توفير الحاضنة المالية والسياسية اللازمة لاستمرار هذا الجهد عبر المدى الطويل. ويتطلب ذلك التخلي عن أسلوب ردود الفعل العاجلة والموسمية، والتحول إلى رؤية استراتيجية تُعيد تعريف معركة القدس باعتبارها معركة مصير للقضية الفلسطينية بأكملها.

وفي هذا الإطار، فإن أي تأخير في تبني سياسات عملية ومدروسة لمواجهة التهويد، مع غياب خطة مستدامة تراعي جدلية التصعيد والتهدئة، سيمنح الاحتلال الوقت الكافي لترسيخ وقائع يصعب تغييرها لاحقاً. فإما أن ينجح الفلسطينيون ومعهم حلفاؤهم في إعادة تشكيل موازين القوى في القدس تدريجياً، أو أن تبقى المدينة رهينة لمشروع استيطاني متمدد، حتى يفرض معادلة استسلام جديدة يصعب معها الحديث عن عاصمة لدولة فلسطينية مستقبلية.

إن المعركة على القدس، بما تحمله من أبعاد دينية وتاريخية وسياسية، تجاوزت كونها صراعاً موضعياً على مدينة محتلة، وأصبحت اليوم معركة لإثبات الوجود والهوية والحق، وهي معركة تتطلب شجاعة سياسية، وخيالاً استراتيجياً، وقدرة على تحويل الضغط إلى فرصة، والهزيمة المؤقتة إلى دافع لاستئناف النضال بشروط جديدة وأدوات أكثر فاعلية واستدامة.

قائمة المراجع

كتب:

- عزم، أحمد جميل، وآخرون. *القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة*. تحرير آيات حمدان. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

تقارير ودراسات:

- الكيلاني، وصفي محمد. "زيارة المسجد الأقصى المبارك بين مقاومة التفريغ ومقاطعة التطبيع." المقدسية، العدد 11 (2021). جامعة القدس - مركز دراسات القدس. https://dspace.alquds.edu/items/7430c5a9-53c0-46de-9475-97b4ef119cf2.
- "مشروع تسوية أراضي القدس الشرقية 2018-2025: قرار الحكومة الإسرائيلية 3790". المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). https://www.madarcenter.org/تقارير/تقدير-موقف/9129-مشروع-تسوية-أراضي-القدس-الشرقية-2018-2025-قرار-الحكومة-الإسرائيلية-3790.
- "أبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال العام 2022". محافظة القدس الشريف، 2022.
- تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة(OCHA) ، ديسمبر 2019. https://www.ochaopt.org/ar/content/2019-12 .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). *الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكّك*. 2013 .
- مركز دراسات الوحدة العربية. "تهويد القدس: قراءة في الخطة الحكومية". تاريخ الاطلاع 19 فبراير 2025. https://caus.org.lb/تهويد-القدس-قراءة-في-الخطة-الحكومية-3790/.
- فراس علي القواسمي. "المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس". *المقدسية*، العدد 10 (يونيو 2021): جامعة القدس - مركز دراسات القدس .

https://dspace.alquds.edu/server/api/core/bitstreams/9945bcd6-a853-4ae5-b068-c2180a80c892/content.

مقالات وتقارير إعلامية:

- أحمد عز الدين أسعد. "من وادي الجوز الفلسطيني إلى وادي السيليكون الإسرائيلي: الاستعمار والتطبيع والبروباغندا". مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 28 ديسمبر 2020. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650867.
- "صودق عليها من قبل الحكومة: الخطة الخماسية لتطوير أورشليم الشرقية بمبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل". ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 20 أغسطس 2023. https://www.gov.il/ar/pages/event-joint-jeru200823.
- الكنيست الإسرائيلي. "مشروع قانون يمنع الدول من فتح قنصليات في القدس." 30 أكتوبر 2024. https://main.knesset.gov.il/AR/News/PressReleases/Pages/press30102024_2.aspx.
- "إسرائيل تطلب من الأونروا إخلاء مقرها". *الجزيرة*، 30 مايو 2024. https://www.aljazeera.net/news/2024/5/30/إسرائيل-تطلب-من-الأونروا-إخلاء-مقرها.
- "وكالة الأناضول، "إسرائيل تمنع قنصلية إسبانيا بالقدس من تقديم خدماتها للفلسطينيين". 30 أكتوبر 2024. تاريخ الاطلاع 19 فبراير 2025 https://www.aa.com.tr/ar/إسرائيل/إسرائيل-تمنع-قنصلية-إسبانيا-بالقدس-من-تقديم-خدمتها-للفلسطينيين/3231579.
- عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. "الكنيست يصادق على قوانين عنصرية لإغلاق وكالة الأونروا". تاريخ الاطلاع 19 فبراير 2025. https://www.adalah.org/ar/content/view/11184.

مقابلات شخصية:

- يقين، سعيد. مقابلة شخصية مع محمود عريقات. وزارة شؤون القدس، 18 فبراير 2025.